الأمم المتحدة

A/56/776–S/2002/78

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البنود ٢٠ (و) و ٤٣ و ١٦٦ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان، في بيجين، حيث أصدروا بيانا مشتركا (انظر المرفق).

وباسم البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان المشترك الذي وقّعه الوزراء. وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه

240102 240102 02-22243 (A)
0222243

الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٠ (و) و ٤٣ و ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) شن غوفانغ
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون

[الأصل: بالروسية والصينية]

في ٧ كانون الثاني/يناير، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون اجتماعا غير عادي في بيجين بحثوا فيه المسائل الهامة الراهنة المتمثلة في الأمن والتعاون في المنطقة، وآفاق نمو منظمة شنغهاي للتعاون، وتوصلوا إلى تفاهم عام وأصدروا البيان المشترك التالي:

أولا

١ - يشهد تطور الأحداث الأخيرة في أفغانستان، بصورة مقنعة، على سلامة وبُعد نظر السياسة التي تتبعها منظمة شنغهاي للتعاون في إعطاء الأولوية، في التعاون بين الدول الأعضاء فيها، لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف.

فبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصدر رؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنظمة بيانا خاصا أدانوا فيه بشدة هذا العمل الإرهابي. وكانت منظمتنا من أوائل المنظمات الدولية التي انفعلت لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

٢ - وبحكم قربنا من أفغانستان المجاورة، اكتوينا مباشرة، ولفترة طويلة، بجحيم ما كانت تُصدّره، قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بوقت طويل، من إرهاب ومخدرات. ولطالما حذرنا المجتمع الدولي من هذين الخطرين. ولهذا السبب بالذات، شاركت الدول الأعضاء في منظمتنا بهمة، في التحالف المناهض للإرهاب، واتخذت تدابير لزيادة تكثيف أعمال المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

٣ - والدول الأعضاء في المنظمة تؤيد تماما التدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) و ١٣٨٣ (٢٠٠١) و ١٣٨٦ (٢٠٠١)، وسوف تتعاون بصورة تامة مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا

١ - تهنئ الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الشعب الأفغاني من نجاته من نظام حكم الطالبان، الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب الدولي. وتساند المنظمة الجهود التي تبذلها أفغانستان ودول المنطقة والمجتمع الدولي من أجل إيجاد ضمانات قوية بألا تصبح أفغانستان قط بؤرة لنشر الإرهاب والانفصالية والتطرف والمخدرات.

٢ - إننا نريد لأفغانستان أن تصبح دولة سلمية محايدة تحترم وتراعي حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتقيم علاقات ودية مع كافة البلدان المجاورة، وتفي بالتزاماتها الدولية.

٣ - والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تؤيد اتفاق بون المبرم في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتساند جهود الشعب الأفغاني الرامية إلى إقامة حكومة واسعة التمثيل تشارك فيها شتى الفئات العرقية. وسوف نساند تماما حكومة أفغانستان المؤقتة.

وفي الوقت نفسه، نرى أن ما أنجز ليس سوى خطوة أولى على الطريق الصعب لإعمار أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي لإعمار أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي إلى التعاون، في إطار الأمم المتحدة، على الحيلولة دون زعزعة الأوضاع من جديد في أفغانستان، الأمر الذي قد يهدد عملية التسوية السياسية. كما ندعو كافة الأفغان المشاركين في هذه العملية إلى العمل من منطلق التضافر، لا التناحر.

٤ - إن تحديد النظام الأساسي المقبل وطابع هياكل وأجهزة السلطة في أفغانستان هو حق غير قابل للتصرف من حقوق الشعب الأفغاني ذاته. وعلى كافة أعضاء المجتمع الدولي احترام سيادة أفغانستان وسلامة ووحدة أراضيها، وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، مما يهيئ الظروف الخارجية اللازمة للتطور الطبيعي للمجتمع الأفغاني. وأي محاولة لحمل أفغانستان على اتباع شكل ما من أشكال الحكم، أو لضمها إلى دائرة ما من دوائر النفوذ، إنما قد تؤدي إلى ظهور أزمة جديدة في أفغانستان وحولها.

٥ - إننا نؤكد على ضرورة توثيق تعاون القوى الدولية لتعزيز الأمن مع حكومة أفغانستان المؤقتة. وينبغي أن تنفذ أنشطة هذه القوى الدولية بما يتمشى مع ولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبموافقة السلطة الشرعية في أفغانستان.

٦ - والدول الأعضاء في منظمتنا تؤيد تقديم المساعدات الإنسانية الدولية الضخمة للشعب الأفغاني، وتعتزم الإسهام في هذه الجهود بتقديم المساعدات، من جهة، وبإقامة ممرات نقل لمرور قوافل المساعدات المرسلة من سائر الدول والمنظمات الدولية، من جهة أخرى.

٧ - والدول الأعضاء في المنظمة تنادي باستمرار الجهود الدولية المبذولة، تحت إشراف الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان. وقد اتفقنا على أن تبادر الدول الأعضاء في منظمتنا، سواء بصورة مستقلة أو داخل إطار الأمم المتحدة، إلى المشاركة في مشاريع إعادة بناء اقتصاد أفغانستان.

ثالثا

١ - إن انهيار نظام حكم الطالبان في أفغانستان لا يعني التصفية التلقائية لتنظيمات وجماعات الإرهاب الدولي. ونحن ندين ونستنكر تماما الإرهاب بجميع مظاهره، ونعارض اللجوء إلى الأساليب الإرهابية تحقيقا لغايات سياسية. وقد عقدنا العزم على مواصلة الجهود الكفيلة بتحييد خطر الإرهاب القائم، إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك داخل أراضينا. وندعو المجتمع الدولي إلى مدنا بالدعم اللازم.

٢ - والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تنادي بقوة بعدم الخلط بين الإرهاب الدولي، الذي لا وطن ولا دين له، وبين الكفاح ضد دين بعينه، أو ضد حرية اعتناق ديانة بعينها، أو ضد بلدان أو قوميات بعينها. ومن المتعين كفالة فعالية الكفاح ضد خطر الإرهاب على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية. كما أن من المتعين ألا يشوب هذا الكفاح أي تحيز أو تعصب أو ''كيل بمكيالين''. وجميع الدول الأعضاء في منظمتنا يساورها القلق من خطر الإرهاب. ومن ثم، فإنها تُساند ما تبذله الدول من جهود في سبيل مكافحته، معتبرة إياها جزءا لا يتجزأ من مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

٣ - والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون مجمعة على أن للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها دورا قياديا في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. ذلك أن جميع عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تتفق وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي المتعارف عليها. والأطر التي تحكم هذه العمليات يجب ألا تتمدد عشوائيا. كذلك، يتعين عدم إخضاعها لأي تدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وبوجه عام، ينبغي أن تحقق هذه العمليات مصالح توطيد السلام في المنطقة وفي العالم أجمع على المدى الطويل.

٤ - إننا نرى أن التطور الراهن للأوضاع يقتضي من المجتمع الدولي التعجيل بوضع اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي واتفاقية بشأن قمع أعمال الإرهاب النووي.

٥ - والدول الأعضاء في منظمتنا ترى أن النظام العالمي لمكافحة الإرهاب يجب أن تسانده أجهزة إقليمية ودون إقليمية ووطنية. وقد عقدت الدول الأعضاء العزم على

الانتهاء، في أقرب وقت، من إقامة جهاز لمكافحة الإرهاب، تابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، في مدينة بيشكيك. وتعرب الدول الأعضاء عن الأمل في إقامة أجهزة مناظرة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تساعد في مؤازرة مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

٦ - إننا ندعوا المجتمع الدولي إلى وضع مفهوم جديد للأمن يستند إلى مبادئ الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون، ويساعد على حل المشاكل المرتبطة بالتنمية وبالصراعات الإقليمية، وعلى إضعاف العوامل التي تهدد الأمن، وعلى إبادة مصادر الإرهاب.

٧ - والدول الأعضاء في منظمتنا تُعرب عن بالغ القلق لتزايد حدة التوتر بين الهند وباكستان. وأملنا أن يلتزم البلدان ضبط النفس، وأن يحولا دون تفاقم حدة الوضع، وأن يستأنفا الحوار السياسي بغية التوصل إلى تسوية ناجعة للمشكلة، وأن يوحدا جهودهما في مكافحة خطر الإرهاب الدولي.

رابعا

١ - تتسم منظمة شنغهاي للتعاون بأنها منفتحة. فنحن على استعداد لإقامة تعاون وثيق مع الدول المجاورة، وكذلك مع الدول والتجمعات الواقعة خارج المنطقة، في مجال كفالة استتباب الأمن والاستقرار في منطقتنا. والمنظمة على استعداد لإقامة حوار وتعاون بنَّاء مع حكومة أفغانستان المؤقتة ومع أجهزة السلطة الأفغانية المقبلة، وتدعو القادة الشرعيين الأفغان إلى إقامة تعاون وثيق مع المنظمة.

٢ - إن عملية التسوية الأفغانية تُعد فرصة تاريخية فريدة لتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة. ومنظمتنا عاقدة العزم على الإسهام بصورة جوهرية في تحقيق هذا الهدف النبيل.

٣ - وقد بحث وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمتنا، بالتفصيل، آفاق تطوير أنشطة المنظمة في كافة المجالات ذات الأولوية.

ونحن نرى أن تعزيز تدابير بناء الثقة، وإقامة تعاون في مجالات السياسة والتجارة والاقتصاد والاستثمار، فضلا عن إقامة روابط ثقافية وإنسانية في إطار منظمتنا، إنما يُعد كله من أهم المنطلقات لتعزيز أمن واستقرار المنطقة.

٤ - وعلى هذا الأساس، سنبذل كل جهد ممكن لتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، سنعمل على التعجيل بإنجاز الهيكل التنظيمي للمنظمة وأجهزتها، بناء على

تعليمات رؤساء الدول والحكومات، لعرضه على مؤتمر القمة القادم، المقرر عقده في سان بطرسبورغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ونحن على ثقة من أن هذا سيساعد على تحويل المنظمة إلى أداة هامة لتعزيز أمن واستقرار المنطقة.

(توقيع) وزير خارجية جمهورية كازاخستان

(توقيع) وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان

(توقيع) وزير خارجية الاتحاد الروسي

(توقيع) وزير خارجية جمهورية طاجيكستان

(توقيع) وزير خارجية جمهورية أوزبكستان

بيجين، في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢